

تقرير لجنة الخبراء الماليين إلى مجلس الأمن

وفقا للفقرة 5 من قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1905 (2009) قدمت حكومة العراق إلى مجلس الأمن التقرير المطلوب وفقا للقرار، وتم إيداعه الأمانة العامة لتوزيعه على أعضاء المجلس.

إن المتطلبات الواردة في قرار مجلس الأمن المذكور نصت على تضمين تقرير حكومة العراق في محاور ثلاث:

1. توفير خطة وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى نظام بديل.
2. تسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق.
3. تقييم التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والإدارية على صندوق تنمية العراق الحالي.

الفقرة 1

أعدت حكومة العراق خطة عمل وجدول زمني للانتقال من صندوق تنمية العراق إلى ترتيبات بديلة تكفل الانتقال بحلول 2010/12/31 إلى آلية لاحقة تشمل ترتيبات المراجعة الخارجية للحسابات وتمكن العراق من الوفاء بالتزاماته على النحو المنصوص عليه في أحكام الفقرة (21) من القرار 1483 (2003).

تتمحور المعالم الأساسية لخطة العمل هذه، حول الإبقاء على ذات الآليات المعتمدة حاليا في صندوق تنمية العراق، وذلك باستخدام الحسابات المصرفية المفتوحة لدى بنك الاحتياطي الفدرالي في نيويورك للإيداع المركزي لكافة المقبوضات من مبيعات النفط والمنتجات النفطية والغاز السائل، مع استمرار عملية الإيداع التلقائي للتعويضات المقررة بموجب أحكام الفقرة (21) من قرار مجلس الأمن المرقم 1483 (2003) والقرارات اللاحقة ذات الصلة. ويكون لوزارة المالية السلطة الحصرية لتشغيل الحساب المصرفي الخاص بإيداع مقبوضات مبيعات النفط والغاز بعد استقطاع نسبة التعويضات.

تحل لجنة الخبراء الماليين (COFE) محل المجلس الدولي للمشورة والمراقبة في الإشراف على التدفقات النقدية للحساب المصرفي الخاص وفقا لنظامها الداخلي الذي سبق وان اقره المجلس الدولي للمشورة والمراقبة IAMB وصادق عليه مجلس الوزراء، ومن ضمن أحكامه صلاحيات اللجنة في تعيين مؤسسة التدقيق الدولية لتدقيق الحساب المصرفي ومتابعة أعمالها وإقرار نتائج التدقيق والكشوفات النهائية للفترة المالية للحساب المصرفي، وكذلك متابعة تصفية الملاحظات الرقابية التي ترد في تقاريرها، ونشر كافة البيانات المتعلقة بذلك، إضافة إلى محاضر اجتماعات اللجنة وتقارير المتابعة التي ترسل لكافة الجهات الحكومية على موقع اللجنة الالكتروني.

وأُرفق بتقرير حكومة العراق الجدول الزمني لمراحل الآلية البديلة لصندوق تنمية العراق وصولاً إلى اعتمادها للتنفيذ اعتباراً من 2011/1/1. ولا شك أن ما يقلق العراق في حال إنهاء عمل صندوق تنمية العراق في 31 كانون الأول 2010 هو رفع الحصانة على الأموال العراقية في الخارج.

الفقرة 2

استعرض تقرير حكومة العراق خطة العمل الخاصة بتسوية الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق خلال عام 2010. وقد أوضح التقرير بأن مجموع الديون التي تم حصرها في حدود (129) بليون دولار، تم تسوية ما مجموعه (89،222) بليون دولار أي (69،12 %) والمتبقي في حدود (39،222) بليون دولار منها (26،239) بليون دولار، أي (20،34 %) من إجمالي الديون هي دول مجلس التعاون الخليجي.

إن أهم اتفاقية لتسوية الديون كانت لمجموعة دول نادي باريس، حيث تم تسوية أكثر من (51،1) بليون دولار من إجمالي الديون. أما الدول الدائنة خارج نادي باريس فكان عددها (55) دولة تم التوصل معها إلى تسويات وفق شروط مماثلة لتلك المتفق عليها مع دول نادي باريس باستثناء (13) دولة من ضمنها دول مجلس التعاون الخليجي، والجهود مستمرة للوصول معها إلى تسويات مماثلة.

وبصدد الدائنين التجاريين، فقد تم التوصل إلى تسوية مع (576) دائن تجاري مجموع ديونهم يزيد عن (20،9) بليون دولار، ولا زالت العملية مستمرة مع آخرين، ويقدر العراق ديون من بقي من الدائنين التجاريين اللذين لم تتم تسوية ديونهم في حدود (629) مليون دولار.

وأكدت حكومة العراق التزامها بتسوية كامل الديون والمطالبات الموروثة عن النظام السابق والاستمرار في معالجتها إلى حين تسويتها أو البت فيها، وتطلب من المجتمع الدولي الاستمرار في تقديم المساعدة لحين اكتمال جهودها بهذا الصدد.

وإزاء متابعة لجنة الخبراء الماليين لما ورد في تقارير الشركات الدولية عن تدقيق صندوق تنمية العراق والاتصالات مع مكتب التعويضات في جنيف، وإزاء تعهد حكومة العراق المستمر بالالتزام بالقرارات الدولية، ولما لمست هذه اللجنة من حرص جاد لإنهاء هذه الملفات، فأنها ترى ان قد آن الأوان ليساهم مجلس الأمن بحكم وصايته القانونية والأدبية، والدور الفاعل لأعضائه إلى دفع الأطراف ذات العلاقة لإعادة النظر بما تبقى من التعويضات المفروضة على العراق. إن اعتماد تطبيق مبدأ التسوية الذي اعتمدته المجتمع الدولي في نادي باريس على التعويضات المتبقية في الأقل يعتبر مسألة عادلة مقابل الدمار الهائل الذي تعرضت له البنى التحتية للاقتصاد العراقي والخسائر المادية والبشرية الهائلة التي تحملها العراق في حرب 1991 وحرب 2003 وفترة الحصار الدولي على العراق والتي

امتدت لمدة 15 عاما وحرب الإرهاب الدولي التي أعقبت عام 2003. لقد تحمل الشعب العراقي كل ذلك دون أن يكون طرفا في اتخاذ قراراتها، ونرى أن القرارات الدولية اعدل من أن تقف دون إعادة النظر ومراجعة ما سبق من قرارات بشأن الموضوع. إن انجاز التسديدات المتقدمة ما كان ليتم دون دعم المجتمع الدولي وان النجاح في ذلك وإنهاء المشكلة يدعو إلى مواصلة هذا الدعم لمرحلة قادمة، تابعت لجنة الخبراء الماليين وبشكل خاص بعد صدور القرار 1905 (2009) جهود حكومة العراق أعلاه، ولان حجم المبالغ المنظورة المترتبة على العراق لا زالت تشكل أكثر من نصف الموازنة السنوية، ولان عام 2010 شهد انتخابات برلمانية، من المتوقع أن تستمر المشاورات لتشكيل الحكومة لشهور قادمة، لذا فإننا نجد إن استمرار الحصانة بقرار دولي يعد استكمال لنجاحات مجلس الأمن وأعضائه في دفع المسألة إلى الحل.

الفقرة 3

بهدف الوصول إلى تقييم موضوعي للتقدم المحرز بهذا الصدد على مستوى الدولة فقد حدد تقرير حكومة العراق مجموعة من الأهداف القابلة للقياس الكمي ويؤدي تحقيقها بمجموعها تطورا أساسيا ومهما في مجمل نظام الرقابة المالية والإدارية، وتتلخص بما يلي:

1. استكمال تشريع القوانين المنظمة للوزارات التنفيذية.
2. استكمال الهياكل التنظيمية للوزارات وتحديد ملاكاتها الوظيفية.
3. اعتماد الوصف الوظيفي لكافة الوظائف المعتمدة في الملاك المصدق وتحديد المواصفات العلمية والعملية والمسؤوليات والصلاحيات لكل موقع وظيفي.
4. تأسيس مجلس الخدمة المدنية الاتحادي، بما يؤمن إشغال الوظيفية بالمواصفات المقررة بعدالة وشفافية.
5. أتمتة نظم المعلومات على مستوى الدولة.
6. تجميع التعليمات المالية الموحدة التي تحكم الإنفاق واستكمالها وإصدارها بصيغة موحدة ونفاذ أحكامها على كافة وحدات الإنفاق العام.
7. انجاز النظام الشامل للقياس والمعايرة لإنتاج وتوزيع وتصدير النفط الخام وتشغيله. وقد أشارت مناقشات المجلس الدولي للمشورة والمراقبة إلى أن كافة الصادرات النفطية كانت تسجل في حساب (الأوبرا) بعد أن تم إيقاف المقايضة في عام 2007 وإيقاف صادرات النفط الأسود في النصف الثاني من السنة الماضية. ونأمل أن يتم من خلال استكمال نظام العدادات المطابقة بين المنتج في الحقول واستخداماته الداخلية والتصديرية والتي من المتوقع انجازها في عام 2011.
8. حصر الأموال العراقية المجمدة خارج العراق وتأمين قاعدة بيانات متكاملة بصدها ومتابعة تحصيلها من قبل جهة مركزية.

9. انجاز الحسابات الختامية للدولة والمتأخرة لسنوات سابقة وتدقيقها وتقديمها للسلطة التشريعية.
10. متابعة تصفية الملاحظات التدقيقية لمراقبي حسابات صندوق تنمية العراق واستمرار آلية المتابعة من لجنة الخبراء الماليين.

لقد تم تأليف لجان متخصصة على مستوى كل وزارة لانجاز المتطلبات أعلاه التي هي من ضمن مسؤولياتها، وجرى التأكيد من قبل أمانة مجلس الوزراء على تحديد سقف زمنية للانتهاء من إعدادها.

لقد فضلت لجنة الخبراء الماليين أن تقدم لمجلسكم نسب الانجاز للفقرات المستهدف تحقيقها لتطوير نظام الرقابة المالية والإدارية على مستوى الدولة في تقريرها الثاني القادم والمفروض أن يقدم قبل (1/تموز/2010) وفقاً لأحكام القرار (1905)، حيث يستعرض فيه نتائج أعمال اللجان المتخصصة ونسب انجاز المهام المكلفة بها.